فرنسا لـ«مجاهديها»: لا تعودوا من سورية

■ عامر نعيم الياس*

سؤال لاستطلاع رأي يتوسّط الصفحة الأولى من صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية اليمينية الموالية لحزب «الاتحاد من أجل حركة شعبية» الذي يترأسه الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي: «هل يتوجب منع الجهاديين الفرنسيين في سورية من العودة إلى فرنسا؟». أجاب 96 في المئة بنعم يجب منعهم، فيما رفض 4 في المئة الاقتراح.

قد تبدو نسب استطلاع الصحيفة السابق لدى البعض لا تعبّر عن حقيقة موقف الشارع الفرنسي، فالصحيفة تستقطب اليمين الفرنسي المعارض للحكومة الاشتراكية الحاكمة، وبالتالي لسياسات الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند. لكن يجب أن نأخذ بالاعتبار عاملين يجعلان من هذه النتيجة إنذاراً استباقياً لطبيعة توجّه المجتمع الفرنسي بقاعدته ونخبه. الأول يتعلق بكون هولاند وحكومته يعدان الأقل شعبية في تاريخ الجمهورية الفرنسية الخامسة، وبالتالي فإن حجم التأييد لسياسات اليمين يتجاوز قاعدة اليمين واليمين المتطرّف إلى فئات أخرى في المجتمع الفرنسي. أما العامل الآخر، فيتعلق بكون حظوظ اليمين في الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقبلة، خصوصاً حزب «الاتحاد من أجل حركة شعبية»، تعد راجحة على فرص الحزب الاشتراكي الفرنسي للاحتفاظ بالسلطة، وبالتالي فإن طريقة مقاربة الملف السوري، أو«الجهاديون الفرنسيون في سورية» على وجه الخصوص، تحمل في طيّاتها توجهاً لا يقل خطورة عن سياسات الحزب الاشتراكي الحاكم الذي يتجه إلى تشديد سياسته وقوانيه المتعلقة بمكافحة «الشبكات الجهادية» في البلاد عبر سلسلة من الإجراءات أهمها: إنشاء ملف خاص للمدانين بالإرهاب أو المشاركين في العمليات خارج فرنسا. عزل السجناء المنتمين إلى الجماعات الإسلامية المتطرّفة عن بعضهم وعن غيرهم من السجناء. تبنّي اقتراح حزب «الاتحاد من أجل حركة شعبية» القاضي بتجريد من تثبت إدانته «بإهانة الكرامة الوطنية» (توازي إضعاف الشعور القومي في دولنا) من حقوقه المدنية والسياسية.

قد يرى بعض المراقبين في التعديلات السابقة على قانون مكافحة الشبكات الجهادية في فرنسا استبعاداً لاقتراح اليمين بمنع عودة الإرهابيين الفرنسيين من سورية إلى فرنسا. لكن تجربة تشديد الإجراءات الأمنية الداخلية في ما يخص «الشبكات الجهادية» في أوروبا، تبقى غير مجدية، وقاصرة كونها لا تقترن بجهد جدّي لمعالجة مشاكل التمويل والعبور عبر تركيا وتطبيق القرار 2170 الصادر عن مجلس الأمن الدولي. كما أنها لا تقترن بإرادة سياسية صادقة لتغيير السياسات المتّبعة في سورية، وهو أمر تثبته استطلاعات الرأي التي توّجت فرنسا على رأس الدولة الأوروبية «مصدّرة القَتَلة» إلى سورية.

وتحت عنوان «زيادة كبيرة في أعداد الجهاديين الفرنسيين» في سورية، ذكرت صحيفة «لوفيغارو» أنّ «العدد الإجمالي للفرنسيين الذين تورّطوا في الجهاد ارتفع من 555 إلى 1281 بين 1 كانون الثاني 2014، و16 من الشهر الجاري، بزيادة نسبتها 130 في المئة سنوياً. ووفقاً لتقرير سرّي فإن ما لا يقل عن 393 فرنسياً انتقلوا للقتال في سورية قبل أن تتمكن الشرطة من توقيفهم بزيادة قدرها 75 في المئة مقارنةً بالأول من كانون الثاني 2014».

الخلافات بين اليمين واليسار في فرنسا، أو حتى بين الأحزاب السياسية كافة على تفاصيل الخطة الأمنية لمعالجة ارتدادات هجمات باريس التي راح ضحيتها سبعة عشر شخصاً، لا تخرج في سياقها العام عن سياق اللعبة الداخلية في حصد النقاط أمام الرأي العام. فيما الخطوط الحمراء في الملف السوري تبقى على حالها. فلا تغيير حقيقياً في المدى المنظور، فيما وضعت هجمات باريس النخب الساسية الفرنسية بين احتمالين: فإما ترك الوضع على حاله بالنسبة لحركة سير الإرهابيين الفرنسيين من وإلى سورية مع تحمل تبعات قيامهم ببعض الأعمال التخريبية في الداخل الفرنسي، أو الاتجاه إلى السماح بمغادرة فرنسا من دون رجعة. وبالتالي إعطاء المغادرين حجة أقوى للاستمرار في لعبة التدمير والقتل في سورية حتى الرمق الأخير.

*كاتب ومترجم سوري

تقرير

«حرية التعبير» سيئة الصيت

نشرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية موضوعاً في شأن القيم الحضارية والثقافية لدى الشعوب، تطرقت فيه إلى احداث باريس والنتائج التي قد تنتج عنها وكيفية مواجهتها.

وجاء في المقاله: يجري في العالم المعاصر الحديث باستمرار عن سيادة القانون والمساواة والشفافية، ولكن مع ذلك يلاحظ توسع الهوة والتناقضات بين هذه القيم. إذ تعتبر إهانة الإنسان جريمة، في حين تعتبر إهانة دين ما تحت شعار «حرية التعبير» أمراً عادياً. عملياً فقد تقوضت أسس تعايش الحضارات المختلفة في عصر العولمة، فبدلاً من احترام هذه الحضارات والثقافات والأديان، نرى أمثلة عدّة للاستهزاء بها.

لقد كشفت أحداث باريس، من جديد حدة هذه المسألة في العالم المعاصر. إذاً ما هي «حرية التعبير» سيئة الصيت وما هي قيمها، إذا كانت بهذه البساطة والسهولة تتمكن من اختراق حدود القيم المقدسة للمسلم؟

طبعاً لا يمكن لأيّ دين تبرير قتل محرّري مجلّة «شارلي إيبدو» لنشرهم كاريكاتوراً عن النبي محمد، خصوصاً الدين الإسلامي، لأن الإسلام دين السلام ويدين العنف.

ولكن لننظر إلى نتائج موجة الغضب القوية والرغبة في تحقيق العدالة التي ولدتها أحداث الأيام الأخيرة بين مسلمي أوروبا الذين غالبيتهم من الشباب، الطبقة الأكثر تعرّضاً للتأثير العاطفي. وكما هو معلوم، يكون الشباب أكثر نشاطاً، وربما لم يحصلوا بعد على التعليم المطلوب، أو أنهم لا يزالون يبحثون عن السعادة في الحياة. ونتيجة لذلك، فإنهم على استعداد للدفاع عن دينهم في وجه التهديدات المعاصرة. هنا نقول لقد عرف الاستفزازيون إلى أين يوجّهون ضربتهم.

عندما يرى المجتمع الردّ على هذه الاهانة بصورة عملية إرهابية، فإنه يعتبر كل مسلم إنساناً شرّيراً. والآن نلاحظ كيف أصبح هذا أمراً واقعاً، إذ يخلط الإسلام بالوحشية والهمجية، وسيحاكم البعض عن جريمتهم، ويبدأ قمع الملايين وتبدأ ملاحقتهم.

تتطلب هذه الظروف الصعبة الصبر والتكاتف والرغبة في معرفة الحقيقة عن سبب وقوع هذه الأحداث، وإن التضامن مع المسلمين خير وسيلة للوقاية من مثل هذه الاستفزازات. طبعاً هناك من يعتبر هذا ضعفاً وآخر سيعتبره تخاذلاً، ومع ذلك فهذه هي عين العقل.

إن المحافظة على الكرامة الدينية، لا يعني الردّ بالمثل (الدم مقابل الدم) والاهانة مقابل الاهانة. العنف يولد العنف ويعطي العدو حرية التصرف والردّ بالمثل وبقوة. إنّ البحث عن إجابات سطحية لن يوصل إلى تسوية للمشكلة. وإن اختيار الطريق السهل لن يوصلنا إلى الهدف. لذلك يجب التفكير جيداً وتحليل الأمور بعمق لكي نكتشف اللاعبين الحقيقيين في هذا العرض لتكنولوجيا السياسة ونفهمهم، ومن المستفيد منها؟ وما هي نتائج هذه الأحداث؟ وكيف نواجه الاستفزازات اللاحقة.

تركيا تعترف بعجزها عن وقف تدفّق المرتزقة المتطرّفين إلى سورية

أخيراً، «بقّ البحصة» أحمد داود أوغلو، ليس حبّاً بالتحالف الدولي ضدّ «داعش»، إنما للدفاع عن تركيا بعد سيول الاتهامات التي طاولتها، والتي تعتبرها مسؤولة لا بل متواطئة، في تدفق «الجهاديين» إلى سورية.

قالها أوغلو، لا بل أكد استحالة ضبط الحدود التركية ـ السورية، واستحالة إغلاقها. قائلاً إنه لا يمكن لبلاده نشر جنود بطول الحدود. ومضيفاً أنّ تركيا التي تتهم بالتقصير في منع تدفق المقاتلين الأجانب إلى سورية لا تريد للرئيس بشار الأسد ولا لتنظيم «داعش» الانتصار في هذه المعركة.

كلام أوغلو أشارت إليه صحيفة «إندبندنت» البريطانية، التي نشرت أيضاً مقالاً للكاتب روبرت فيسك، سلّط فيه الأضواء على اليمن، معتبراً أنّ ماضي اليمن سبب في حربه الأهلية الحالية، وأنّ قصة تقسيمه ثم وحدته مرة أخرى وحكم علي عبد الله صالح الديكتاتوري، ثم مزاعم الأقلية بحرمانهم يعني أن الصحوة العربية، والتي كانت ربيعاً دموياً في اليمن، سيفتح جروحاً لا تزال مؤلمة.

وفي سياق الحديث عن اليمن، قالت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية إن اختفاء الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي عن المشهد في اليمن، يمثل ضربه للجهود الأميركية لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط. وأشارت إلى أن حكومة الرئيس هادي معيبة، لكنها تمثل حليفاً ثابتاً نسبياً للولايات المتحدة في الحرب ضدّ تنظيم «القاعدة» في جزيرة العرب. فيما اعتبرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن البلاد أضحت على حافة التفتّت، ما يشكل فرصاً أكبر لصعود نفوذ كل من إيران وتنظيم «القاعدة» داخل اليمن.

أميركياً، أشارت صحيفة «واشنطن بوست» إلى أنّ أعضاء الكونغرس اصطدموا مع كبار مسؤولي إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، حول استراتيجية واشنطن في المحادثات النووية مع إيران، ولمّحوا إلى أنهم قد يتجهوا نحو تشريع أكثر صرامة، وذلك بعد يوم من إلقاء أوباما خطاب حالة الاتحاد الذي هدّد فيه بنقض أيّ قانون يفرض عقوبات إضافية ضدّ طهران.

THE INDEPENDENT

«إندبندنت»: تركيا تقرّ بعدم إمكانية وقف تدفّق «الجهاديين» إلى سورية

نشرت صحيفة «إندبندنت» البريطانية تصريحات أدلى بها رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بعد محادثات أجراها مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في لندن، وأبرز ما جاء فيها هو تأكيد أوغلو استحالة ضبط الحدود مع سورية بما يوقف تدفق المقاتلين الأجانب للالتحاق بصفوف تنظيم «داعش».

وأشار أوغلو إلى أن تركيا لا تستطيع إغلاق حدودها مع سورية التي يتجاوز طولها 510 أميال وهي مليئة بالنقاط التي يمكن عبورها. ويعبرها آلاف المتطوعين الأجانب للقتال، قائلاً إنه لا يمكن لبلاده نشر جنود بطول الحدود.

وأضاف أوغلو أن تركيا التي تتهم بالتقصير في منع تدفق المقاتلين الأجانب إلى سورية لا تريد للرئيس بشار الأسد ولا لتنظيم «داعش» الانتصار في هذه المعركة.

ويضيف أوغلو أنه إذا لم يكن المجتمع الدولي مستعداً لإرسال قوات على الأرض إلى سورية، فإن البديل الوحيد تدريب «المعارضة المعتدلة» وتسليحها.

وبحسب «إندبندنت»، أكد أوغلو أن تنظيم «داعش» صنيعة الحرب على العراق والاحتلال الأميركي بعد عام 2003، معتبراً أن بلاده التي تتهم بالتقصير في منع تدفق المقاتلين الأجانب إلى سورية لا علاقة لها بصعود التنظيم.

وتقول «إندبندنت» إن الرئيس الأميركي أوباما أعلن أن الولايات المتحدة ستقوم بتوفير الدعم الجوي للجيش العراقي عندما يقوم بمهاجمة قوات تنظيم «داعش»، لكن المصادر العراقية تقول إن الجيش الذي هزمته قوات التنظيم هزيمة شديدة الصيف الماضي، غير قادر على إعادة تكوين نفسه على رغم الجهود الأميركية في الحفاظ عليه.

وحتى بعد دعمه بالقوات الجوية، لم يحقق الجيش العراقي انتصاراً كبيراً، ولا تزال وحدات كثيرة منه أقل قدرة عما ينبغي أن تكون عليه.

وتعلق «إندبندنت» بالقول إن هذا يعني أن تنظيم «داعش» سيواصل الاحتفاظ بالمناطق التي سيطر عليها في العراق وسورية ما دام أعداؤه غير قادرين على توحيد صفوفهم والتحرّك بشكل حاسم.

THE INDEPENDENT

«إندبندنت»: ماضي اليمن سبب في حربه الأهلية الحالية

تحدث الكاتب البريطاني روبرت فيسك في مقاله أمس في صحيفة «إندبندنت» عن اليمن، وقال إن الأمر كله يتعلق بالسعوديين. فمهما كان مدى تعقيد الحرب الأهلية اليمنية كما يبدو، أو مدى قوة الحوثيين في العاصمة صنعاء، فتلك الطائفة الشيعية التي يمثلها الحوثيون ترعب السعودية ولسبب ما. فعلى مدار أكثر من خمس سنوات، كان هناك صراع مسلح بين القوات السعودية والحوثيين الذين استولوا على سلسلة جبال منخفضة داخل الحدود السعودية. وتلقي المملكة باللوم على إيران وحزب الله، بينما يلوم الحوثيون سنة اليمن وأنصارهم السعوديين مع الولايات المتحدة.

لكن مثل أي مشكلة في الشرق الأوسط، فإن الصراع اليمني أكثر دقة مما ينشر في الصحف.. فكان أول حاكم مستقل لليمن شيعي زيدي، لا سنياً، مد أراضيه عبر أراض كثيرة في شمال اليمن بين الحروب العالمية. وكان الإمام يحيى رئيساً للطائفة الزيدية إلا أنه ناضل ضد السعوديين عندما استولوا على عسير ونجران، ما كان يحيى يسميه «اليمن التاريخية». وخلف يحيى، ابنه أحمد الذي سجن خصومه وأعدمهم، وفتح علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والصين، لكنه وجد نفسه بعد ذلك في مواجهة دعوة عبد الناصر بالإطاحة بالأنظمة الإقطاعية في الشرق الأوسط.

واعتبر فيسك أن قصة تقسيم اليمن ثم وحدته مرة أخرى وحكم علي عبد الله صالح الديكتاتوري، ثم مزاعم الأقلية بحرمانهم يعني أن الصحوة العربية، والتي كانت ربيعاً دموياً في اليمن، سيفتح جروحاً لا تزال مؤلمة.

FP Foreign Policy

«فورين بوليسي»: حكومة هادي معيبة لكن غيابه ضربة لجهود مكافحة «القاعدة»

قالت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية إن اختفاء الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي عن المشهد في اليمن، يمثل ضربه للجهود الأميركية لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط. فلطالما ما استشهد الرئيس الأميركي باراك أوباما بالحملة على الإرهاب في اليمن كمثال ناجح لنهج القوى الناعمة في مكافحة الإرهاب.

وتشير المجلة إلى أن حكومة الرئيس هادي معيبة لكنها تمثل حليفاً ثابتاً نسبياً للولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم «القاعدة» في جزيرة العرب، التنظيم الذي أعلن مسؤوليته مؤخراً عن الهجوم على مجلة «شارلي إيبدو» الساخرة في باريس. وحصل اليمن على ما مجموعة 1.4 مليار دولار مساعدات من وزارة الخارجية الأميركية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الفترة بين 2009–2014. وخلال تلك الفترة نفسها تلقى البلد الخليجي الفقير 370 مليون دولار من البنتاغون.

ويسيطر الحوثيون الشيعة على القصر الرئاسي والتلفزيون اليمني منذ الاثنين الماضي، في تصعيد للوضع في البلاد، وهو ما يعتبره المراقبون في واشنطن ملامح انقلاب على الرئيس المنتخب. ومع ذلك لم تذكر الإدارة الأميركية حتى الآن هذا الوصف للتحركات الأخيرة للمتمردين الحوثيين.

وتشير الصحيفة أن رفض إدارة أوباما وصف الأمر بالانقلاب يعود إلى السبب نفسه الذي يتعلق بمصر عندما أطيح بالرئيس الإخواني محمد مرسي، إذ إن القانون الأميركي يتطلب تعليق المساعدات الخارجية في حالة الانقلاب. وهو ما تريد الإدارة الأميركية تجنبه بالنظر إلى ما هو مقرر من إرساله من مساعدات عسكرية وأمنية بقيمة 232 مليون دولار هذه السنة، لدعم البلاد.

The New York Times

«نيويورك تايمز»: تفتت اليمن يهدّد بصعود نفوذ إيران و«القاعدة» في المنطقة

في إطار تزايد القلق الغربي، لا سيما داخل الولايات المتحدة حيال تصاعد الوضع في اليمن، قالت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية إن البلاد باتت على حافة التفتت، ما يشكل فرصاً أكبر لصعود نفوذ كل من إيران وتنظيم «القاعدة» داخل اليمن.

وتضيف الصحيفة أن تصاعد الأزمة في اليمن مع سيطرة الحوثيين الشيعة على القصر الرئاسي والتلفزيون يثير احتمالاً بسقوط بلد عربي آخر في براثن الفوضى، إذ تواجه الولايات المتحدة أخطاراً متزايدة مع غياب شركاء أقوياء في ساحة يهيمن عليها العنف الطائفي.

وعلى رغم أن المتمردين الحوثيين، الذين يسيطرون على الدولة، في حرب ضد تنظيم «القاعدة»، لكنهم حلفاء أقوياء لإيران وكذلك للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، الذي ترك السلطة على مضدد في إطار انتفاضة شعبية طالبت برحيله. وتحذّر الصحيفة من أن صعود الحوثيين إلى السلطة ربما يطلق صراعات محلية من شأنها أن تمنح مساحة أكبر لـ«القاعدة» في شبه الجزيرة العربية لالتقاط أنفاسها. وتضيف أن سيطرة الحوثيين، منذ أيلول الماضي والتي تعززت في الأيام القليلة الماضية، ما أدى لتعميق الانقسامات الطائفية والإقليمية في البلد الفقير الذي طالما كان ملجأ للجهاديين. وعلى رغم ما بدا أن الرئيس عبد ربه منصور هادي سيمتثل لمطالب الحوثيين، لكن محللين غربيين يتوقعون استمرار تصاعد الأزمة. فالحوثيون الذين هددوا مراراً في الأشهر الماضية باستخدام القوة لتحقيق مكاسب سياسية، لا يزالون في السلطة.

The Washington Post

«واشنطن بوست»: صدام بين البيت الأبيض والكونغرس حول إيران

قالت صحيفة «واشنطن بوست» إن أعضاء الكونغرس اصطدموا مع كبار مسؤولي إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، حول استراتيجية واشنطن في المحادثات النووية مع إيران، وأشاروا إلى أنهم قد يتجهوا نحو تشريع أكثر صرامة، وذلك بعد يوم من إلقاء أوباما خطاب حالة الاتحاد الذي هدّد فيه بنقض أيّ قانون يفرض عقوبات إضافية ضدّ طهران.

وأوضحت الصحيفة أن إصرار مجموعة من المشرعين من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي على تمرير إجراءات يعتقدون أنها ستزيد الضغوط على إيران، يصعد من معركة عالية المخاطر مع إدارة أوباما. وحذّر البيت الأبيض من أن العقوبات الجديدة ستحبط آمال التوصل إلى اتفاق مع إيران ويؤدي إلى انهيار التحالف الدولي ليعزز العقوبات الحالية.

إلا أن أعضاء في الكونغرس ومنهم حلفاء أوباما الديمقراطيون في مجال السياسة الخارجية، أعربوا عن عدم استعدادهم للتنازل في ما يتعلق بكيفية الوصول إلى أفضل اتفاق مع إيران قبيل انتهاء الموعد المحدد للمحادثات في تموز المقبل. ويريد السيناتور بوب كروكر، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، أن تقدم الإدارة أي اتفاق نهائي للكونغرس للموافقة عليه. بينما يريد نواب آخرون تشريعاً سيفرض سلسلة من العقوبات المتصاعدة في حال فشل المفاوضات. في حين اقترح آخرون قراراً غير ملزم ينصّ على نيّة الكونغرس فرض عقوبات شديدة لو فشلت المفاوضات.

و«تقول واشنطن بوست» إنه أيّاً كان النهج، فإن أعضاء من كلا الجانبين يصران على دور في تحديد نتيجة المحادثات، ويدفعون ضد رغبة الإدارة في إعطاء الدبلوماسية فرصة للنجاح. وقال السيناتور روبرت مينديز، العضو الديمقراطي البارز في لجنة العلاقات الخارجية في جلسة استمرت ثلاث ساعات، إنه على مدار الأشهر الثمانية عشر الماضية، كنا نقترب من مواقف الإيرانيين في كل العناصر الرئيسية، وكلما أسمع من الإدارة ما تقوله، كلما بدا وكأنها نقاط حديث تأتي مباشرة من إيران. وفي المقابل، يصر مسؤولو الإدارة على أن مزيداً من العقوبات أو الضغوط الأخرى لن تحمل إلا مخاطرة بتقويض الجهود الدبلوماسية التي تبذلها القوى العالمية.

وقال أنتوني بليكين، نائب وزير الخارجية الأميركي، إنه يعلم أن الهدف هو زيادة الضغوط على إيران، ثم تعزيز موقف المفاوضين. لكنه يقول: «إن الإدارة تعتقد أن العقوبات الإضافية غير ضرورية في هذا الوقت وتخاطر بانهيار نظام العقوبات الحالي... إيران تعي أن سيف ديموقليس معلق على رقبتها ولا تحتاج إلى عقوبات جديدة».

theguardian

«غارديان»: أوروبا بحاجة إلى التواصل مع الدول الإسلامية

قالت صحيفة «غارديان» البريطانية إن أوروبا بحاجة إلى التواصل مع الدول المسلمة بعد هجمات باريس، من دون أن يكون هذا على حساب الحقوق الأساسية. وأوضحت الصحيفة أنه بعد مرور أسبوعين على هجمات باريس، لا تزال التداعيات الأمنية مستمرة. إذ دعا الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات البريطانية الخارجية السير جون سواريز إلى تعاون متجدد بين وكالات الاستخبارات وشركات الإنترنت. في حين التقى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز التنسيق في مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي، ودعوا إلى تحالف أقوى مع الدول العربية في محاربة الشبكات الجهادية.

وقالت مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فريديريكا موغريني إن التهديد ليس فقط ما واجهناه في باريس ولكنه ينتشر في أماكن أخرى بالعالم بدءاً من الدول المسلمة.

وتابعت الصحيفة قائلة إن التنسيق الأفضل مطلوب بلا شك من أجل إحباط أي هجمات أخرى في أوروبا، إذ ضرب الإرهابيون ثلاث عواصم حتى الآن وهي لندن وباريس ومدريد. وتؤكد مداهمات مكافحة الإرهاب في فرنسا وبلجيكا أن التهديد مستمر. فمنفذو هجمات باريس كانت لهم صلات بشبكات في أنحاء الشرق الأوسط ومنها اليمن. ثم أن الحاجة إلى مشاركة المعلومات الاستخباراتية لمواجهة الجماعات التي تعمل وتتواصل بسهولة عبر الحدود لن يكون هناك جدال حولها.

ومن المنطقي أن تتواصل أوروبا مع الدول العربية، فقد كان أول ضحايا عنف «الجهاديين» في العالم العربي، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استهدف الإرهابيون المسلمون أولاً وقبل كل شيء. ولم يكن مستغرباً أن يعلن الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي استعداد المنظمة لدعم الشركاء الأوروبيين في التعامل مع الخطر الذي يمتد لعدد من المناطق. لكن الصحيفة شددت على ضرورة أن يتجنب هذا التعاون أخطاء الماضي.

وقالت إنها ليست حرب حضارات، ولكنها معركة ضد الإيديولوجية الطائفية العنيفة التي وجدت أرضاً خصبة لها في المجتمعات الأوروبية والمحرومين في ميادين القتل بالشرق الأوسط.

وكانت موغريني محقة في قولها إن هذه ليست قضية أوروبا أو الغرب والإسلام. لكن هذه الجهود يجب أن تعطى الأولوية المناسبة للاحتياطيات والمعايير التي سُحقت في الماضي.

صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

غانتس يلغي مشاركته في مؤتمر «الناتو»

ذكرت «الإذاعة العامة الإسرائيلية» أمس أن رئيس الأركان «الإسرائيلي» الجنرال بيني غانتس، ألغى مشاركته في مؤتمر مشترك لنظرائه من جيوش الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي «الناتو» بسبب توتر الأوضاع على الحدود اللبنانية وهضبة الجولان.

وقال وزير شؤون الاستخبارات يوفال شتاينتس، إنّ «إسرائيل» غير معنية باشتعال الأوضاع على حدودها الشمالية، بل إنها تدافع عن نفسها إزاء التهديدات المسلحة كلما استدعت الضرورة ذلك، على حد تعبيره.

وأعرب شتاينتس عن اعتقاده بأن سورية وحلفاءها سيتصرفون بعقلانية ردّاً على الغارة الجوية المنسوبة إلى «إسرائيل» والتي قضت على عدد من القيادات الميدانية في حزب الله والحرس الثوري الإيراني في الجولان السوري منذ أيام، مشيراً إلى أن هذه الجهات تركز حالياً اهتمامها على حماية نظام بشار الأسد.

وفي السياق نفسه، أوضحت الإذاعة العبرية أن الخوف من حدوث عملية تسلل لمجموعة مسلحة تابعة لحزب الله من لبنان إلى شمال «إسرائيل» قد زال. إذ أعلن الجيش «الإسرائيلي» أنه لم يتم رصد أي تسلل في منطقة سلسلة جبال «راميم»، موضحة أنه بالتالي سمح لسكان المنطقة بالعودة إلى ممارسة حياتهم الطبيعية فيما أعيد فتح جميع الطرق.

أزمة بين «الموساد» ونتنياهو بسبب مشروع إيران النووي

على خلفية إرادة الكونغرس الأميركي تشديد العقوبات على إيران بعكس موقف الرئيس باراك أوباما، نقلت «الإذاعة العامة الإسرائيلية» تقريراً لوكالة «بلومبرغ» الأميركية للأنباء، يفيد أن جهاز «الموساد الإسرائيلي»، أرسل للولايات المتحدة الأميركية رسالة مفادها أن إلقاء عقوبات على إيران سيلحق ضرراً بالمفاوضات التي تخصّ البرنامج النووي. وقال أعضاء في الكونغرس الأميركي عن الحزبين الديمقراطي والجمهوري إن هناك خلافات في الرأي بين رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو ومسؤولين كبار في جهاز «الموساد» بالنسبة إلى المفاوضات النووية بين إيران والدول الكبرى الست.

وأوضحت الوكالة الأميركية أن أعضاء الكونغرس الذين التقوا مسؤولين كباراً في جهاز «الموساد» خلال زيارة إلى «إسرائيل» الأسبوع الماضي، أكدوا لها أنه إذا اتخذ الكونغرس قراراً بتشديد العقوبات على إيران، فإنّ الأمر سيؤدي إلى انهيار المفاوضات، مشيرة إلى أن هذا الموقف يأتي خلافاً لموقف رئيس الوزراء «الإسرائيلي» والمسؤولين المقربين منه في الحكومة.

وأوضحت وسائل الإعلام «الإسرائيلية» أنه حتى هذه اللحظة، أن تشديد العقوبات على إيران يؤيدها فقط نواب الكونغرس من الجمهوريين في مجلس الشيوخ ومجلس النوّاب، ورئيس حكومة «إسرائيل»، مضيفة أن الرئيس الأميركي باراك أوباما، أوضح في خطابه الأخير حالة الاتحاد، أنه سيستخدم حق النقض الفيتو وسيلغي كل محاولة لتشريع تشديد العقوبات، مشيرة إلى أنّ الموساد يؤيد موقف أوباما أيضاً، ويعارض موقف نتنياهو.

ولفت موقع «مكور» الإخباري «الإسرائيلي» إلى أن وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، أقتبس أمس أقوال مسؤول استخبارات في «إسرائيل»، لم يذكر اسمه، جاء فيها أن إلقاء عقوبات جديدة على طهران سيكون مثل تفجير قنبلة يدوية خلال العملية.

مخطط لفصل الضفة

قالت «القناة السابعة الإسرائيلية»، إن وزير الإسكان أوري آرييل، قرّر تسوية أوضاع المستوطنات المحيطة بغلاف غزة من خلال توسعة رقعتها الجغرافية، بمخطط تكلفته 134 مليون «شيكل». وبحسب القناة، سيتم بناء مشاريع كبيرة وأخرى سكنية للمستوطنين الجدد والعمل على استيعاب أسَر أخرى من المستوطنين.

ونقلت القناة عن آرييل قوله، إن الخطة تعتمد على تنمية مستوطنات الجنوب من خلال المساعدة على زيادة الاستيطان فيها وترغيب السكان فيها. وكان تقرير «إسرائيلي» نشرته صحيفة «هاآرتس» العبرية أظهر أن ثلث موازنة وزارة الإسكان «الإسرائيلية» تذهب لدعم البناء الاستيطاني بنسبة 31 في المئة.

وبيّنت المعطيات أنه منذ شغل آرييل منصب وزير الإسكان، قبل سنتين، حصل ارتفاع في بناء المستوطنات، إذ سجلت نسبة الوحدات المولة 32 في المئة.

وكانت حكومة الاحتلال قد تعرضت لهجوم عنيف من قبل «الإسرائيليين» في مستوطنات خط المواجهة على حدود غزة خلال الحرب «الإسرائيلية» الأخيرة 2014، بعد عجزها عن حمايتهم وتقصيرها في إخلائهم عن تلك المناطق.

ووصف هؤلاء وجودهم فيها بالخطر بعدما حوّلت قذائف الهاون حياتهم إلى جحيم، إضافة إلى هاجس الأنفاق التي اتضحت خطورتها على الأمن «الإسرائيلي» خلال الحرب ذاتها.

في السياق ذاته، قالت جمعية حقوقية «إسرائيلية» إن التطورات الأخيرة تظهر أن حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية تستمر في دعم المستوطنات في منطقة «إي 2» في قرية نحلة جنوب مدينة بيت لحم. وأضافت حركة «السلام الآن» في بيان صحافي، أن وزارة الإسكان «الإسرائيلية» بدأت تخطيط المنطقة، وهناك قرار جديد لاعتبار المنطقة «ملك دولة».

وقالت إن سلطة الاحتلال دمرت حقل قمح للفلسطينيين في المنطقة المخصصة للمستوطنة التي تتكون من آلاف الوحدات السكنية على مساحة 1700 دونم، وتسمى المستوطنة الجديدة «جدعات إيتام»، التي ستكون امتداداً لمستوطنة «افرات». وفي بعض الأحيان تسمى هذه الخطة باسم «E2»، على غرار خطة «E1».

وأكدت الحركة أن هذه المستوطنة ستؤدّي إلى قطع التواصل بين شمال الضفة وجنوبها، وتضرب بشدّة إمكانية حل النزاع «الإسرائيلي» ـ الفلسطيني، بناءً على مبدأ الدولتين «كما حصل في مشروع E1 شرق القدس».

واعتبرت أن إقامة المستوطنة الجديدة خرق لتعهد الاحتلال بعدم إقامة مستوطنات جديدة. وتسدّ المستوطنة الجديدة الطريق الرئيسة جنوب بيت لحم، وتمنع أيّ إمكانية لتنمية المدينة في الاتجاه الوحيد الذي لم تحجزه المستوطنات أو الشوارع الالتفافية التي شُقّت، خصوصاً من أجل المستوطنين.

كما قامت وزارة البناء والإسكان «الإسرائيلية» بتخصيص مبلغ 1.7 مليون «شيكل» لبناء 66 وحدة استيطانية في مستوطنة «عوفرا» شرق رام الله، بكلفة 27 ألف «شيكل» لكل وحدة.

ويذكر أنه في نيسان 2011، تقدم المواطن الذي يملك قطعة الأرض التي أقيمت عليها هذه الوحدات بالتماس أمام «المحكمة العليا الإسرائيلية» لوقف البناء فيها، وأصدرت أمراً بوقف البناء، لكن في عام 2014 صادقت «الإدارة المدنية» على عملية البناء.